



**Tikrit Journal of Administrative  
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**Measuring and Analyzing the Relationship Between Foreign Trade and  
Economic Misery in the Iraqi Economy for the Period (2005-2023)**

**Nuha Emad Abdulhameed\*, Sardar Othman Khidir**

College Of Administration And Economic/Salahaddin University

**Keywords:**

Foreign trade, economic misery,  
the Iraqi economy.

**ARTICLE INFO**

**Article history:**

Received	06 Apr. 2025
Received in revised form	25 Apr. 2025
Accepted	06 May. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE  
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



\*Corresponding author:

**Nuha Emad Abdulhameed**

College Of Administration And  
Economic/Salahaddin University



**Abstract:** Foreign trade is one of the many components of government economies, significantly impacting basic economic growth and various external developments. It faces numerous challenges, including a high rate of misery. The Iraqi economy faces numerous challenges, including a high economic misery index, primarily resulting from the high rate of misery in the economy. One of the main ways to achieve this is through foreign trade. This research aims to analyze economic trade and the economic misery index in Iraq. The research problem is to understand the nature of these ratios, which was addressed through three axes related to economic misery indicators, according to Okun Badu and Hank. Therefore, we conducted theoretical research on descriptive and analytical models, while using inductive applications in the oil sector, through applying quantitative applications and time series analysis using the ARDL model. We arrived at a set of legacies, including the fact that we see a noticeable increase, despite this, which contributed to the establishment of prices. However, these had a negative impact in a particular year, such as 2009, 2015, and 2020, due to economic and political conditions. It also requested imports, but these were affected by some factors, and are mainly financed by oil exports. Iraq's trade balance has remained positive thanks to the diversity of its large oil exports, which constitute more than 90% of its total revenues. Based on these results, the study aims to rehabilitate the agricultural sector for food and reduce its dependence on imports. The studies also develop a smart and comprehensive strategic vision for companies, financial institutions, and businesses. This research aims to protect non-local companies from competition from foreign products, encourage entrepreneurship, and increase Iraq's integration into the global economy to enhance job opportunities, ultimately leading to a decline in the economic misery index in Iraq.

## قياس وتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والبؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2023)

سردار عثمان خضر باداوهي

نهى عماد عبد الحميد

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين-اربيل

### المستخلص

تُعد التجارة الخارجية من العناصر الأساسية في الاقتصاديات النامية، إذ تلعب دوراً متزايداً في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات المختلفة، إذ تسهم في تخفيض نسبة البؤس الاقتصادي، أما بخصوص الاقتصاد العراقي، فإنه يواجه تحديات عديدة، من بينها ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي الناتج بشكل أساسي من ارتفاع معدل التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي واحدى طرق تخفيضها عن طريق التجارة الخارجية، ويهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية ومؤشر البؤس الاقتصادي في العراق، وذلك بهدف استكشاف آليات ممكنة للحد من البؤس الاقتصادي من خلال تنمية التجارة الخارجية. وتتمثل إشكالية البحث في فهم طبيعة هذه العلاقة، حيث تم تناولها من خلال ثلاثة محاور ترتبط بمؤشرات البؤس الاقتصادي بحسب أوكن وبارو وهانك. اعتمد البحث في جانبه النظري على المنهج الوصفي التحليلي، في حين استخدم المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي، وذلك من خلال تطبيق المنهج الكمي وتحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج ARDL، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها أن الصادرات العراقية شهدت نمواً ملحوظاً على الرغم من الأزمات الاقتصادية، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط. إلا أنها تأثرت سلباً في سنوات معينة، مثل 2009 و2015 و2020، بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية. كما زادت الاستيرادات، لكنها تأثرت بأزمات عدة، وتم تمويلها بشكل رئيس من عائدات صادرات النفط. حافظ الميزان التجاري العراقي على وضع إيجابي بفضل هيمنة صادرات النفط بشكل كبير، إذ تُشكل أكثر من 90% من إجمالي الصادرات. وبناءً على هذه النتائج، يوصي البحث بضرورة إعادة تأهيل القطاع الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيرادات. كما توصي الدراسات وضع رؤية استراتيجية اقتصادية شاملة تضمن التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية. ويوصي البحث بحماية الصناعات المحلية من منافسة السلع الأجنبية، وتشجيع ريادة الأعمال، وزيادة اندماج العراق في الأسواق العالمية لتعزيز فرص العمل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق.

**الكلمات المفتاحية:** التجارة الخارجية، البؤس الاقتصادي، الاقتصاد العراقي.

### المقدمة

تُعد التجارة الخارجية من العناصر الأساسية في الاقتصاديات النامية، إذ تلعب دوراً متزايداً في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات المختلفة، إذ تسهم في تخفيض نسبة البؤس الاقتصادي، أما بخصوص الاقتصاد العراقي، فإنه يواجه تحديات عديدة، من بينها ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي الناتج بشكل أساسي من ارتفاع معدل التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي واحدى طرق تخفيضها عن طريق التجارة الخارجية، من هذا يتبين بوجود علاقة بين التجارة الخارجية ومؤشر البؤس الاقتصادي، إذ تسهم الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي، وبالنتيجة ارتفاع الرفاهية الاقتصادية لسكان العراق وتحسين جودة الحياة للفرد العراقي.

**أهمية البحث:** تأتي أهمية الدراسة من خلال معرفة العلاقة بين التجارة الخارجية ومؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، من أجل الاستفادة منها لتخفيض البؤس الاقتصادي لهذه الدولة مستقبلاً عن طريق نمو التجارة الخارجية. إذ تسهم التجارة الخارجية، ولا سيما الصادرات، في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات العامة. كما يمكن أن يؤدي تعزيز الصادرات وتنويعها إلى تقليل الاعتماد على النفط، مما يقلل من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية. فضلاً عن ذلك، فإن تحسين أداء الميزان التجاري من خلال سياسات تجارية فعالة يسهم في استقرار الأسعار وتقليل معدلات البطالة، وهما عنصران أساسيان في احتساب مؤشر البؤس الاقتصادي.

**مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في السؤال الآتي: ماهي العلاقة بين الميزان التجاري ومؤشر البؤس الاقتصادي هناك في الاقتصاد العراقي؟

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى:

1. بيان العلاقة بين الميزان التجاري والبؤس الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2023)

2. استخلاص صياغة استراتيجية فعالة لتخفيض البؤس الاقتصادي للفرد العراقي.

**فرضية البحث:** إن فرضية البحث مفادها بأن: يفترض البحث بوجود العلاقة العكسية بين الميزان التجاري ومؤشر البؤس الاقتصادي لهانك في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2023)، أي مع ارتفاع فائض في الميزان التجاري، سوف يؤدي إلى انخفاض نسبة البؤس الاقتصادي في العراق.

**منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي للجانب النظري، بينما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأسلوب الكمي انموذج (ARDL) للسلاسل الزمنية. بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 12)

**حدود البحث:** يشتمل البحث على الحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية: التجارة الخارجية، مؤشر البؤس الاقتصادي

2. الحدود المكانية: تشمل مكانياً العراق.

3. الحدود الزمانية: تشمل المدة (2005-2023)

**خطة البحث:** لغرض الوصول إلى هدف الدراسة والتحقق من الفرضية الموضوعية، فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث: خصص المبحث الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية والبؤس الاقتصادي، بينما تناول المبحث الثاني تحليل التجارة الخارجية والبؤس الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2023)، في حين اشتمل المبحث الثالث قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والبؤس الاقتصادي في العراق وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

### **المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية ومؤشر البؤس الاقتصادي**

من خلال هذا المبحث يتم الإشارة إلى التجارة الخارجية ومؤشرات البؤس الاقتصادي

وكالاتي:

#### **اولاً. مفهوم التجارة الخارجية:**

❖ التجارة الخارجية: هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء السلع أو الخدمات المختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والاستيرادات بصورتيهما المنظورة (السلع) وغير منظورة (الخدمات) (محيوي، 2015: 151)

- ❖ التجارة الخارجية: هي فرع من فروع علم الاقتصاد الدولي والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية التجارية عبر الحدود الوطنية" (مرواني، 2020: 33)
- ❖ التجارة الخارجية: هي "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج الأخرى التي تحدث بين مجموعة من الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التبادل لتجاري". (المسعودي، 2021: 11)
- ❖ التجارة الخارجية: هي النظام الذي تتبادل من خلاله الدول السلع والخدمات، إذ تتبادل فيما بينها للحصول على أنواع أفضل من السلع والخدمات بأسعار أقل أو للحصول على سلع وخدمات غير متوفرة في البلد (Gonelli, 1993: 2).
- ويعرف الباحث التجارة الخارجية بالشكل الآتي:
- "فرع من فروع علم الاقتصاد الدولي والتي يتكون من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، بهدف الحصول على أنواع أفضل منها وبأسعار أقل لتحقيق المنافع التجارية المتبادلة بين الدول المشاركة في الأسواق الدولية."
- ثانياً. **الميزان التجاري**: يعرف الميزان التجاري بأنه قياس الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات من السلع المادية والخدمات في بلد ما خلال مدة زمنية محددة عادةً ما تكون سنة واحدة. (النجار، 2023: 29) ويشمل الميزان التجاري الآتي: (العيساوي، 2018: 212)
1. **الميزان التجاري المنظور (السلع)**: هو جزء من الميزان التجاري الكلي، ويشير إلى الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات المنظورة فقط لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة سنة واحدة، ويشمل كافة أنواع السلع. ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

$$VTB = VEx - Vim$$

إذ إن:

VTB: الميزان التجاري المنظور

Vex: الصادرات المنظورة

Vim: الاستيرادات المنظورة

2. **الميزان التجاري غير المنظور (الخدمات)**: يسجل الحقوق والالتزامات الناشئة عن تبادل الخدمات بين الدول، ويشمل مجموعة متنوعة من الخدمات مثل: خدمات النقل البحري والجوي والدولي للسلع، إلى جانب خدمات التخزين والمستودعات، خدمات السفر للأغراض الشخصية والمهنية، ويشير الميزان التجاري غير المنظور إلى الفرق بين الصادرات غير المنظورة والاستيرادات غير المنظورة. ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

$$ITB = IEx - IIm$$

إذ إن:

ITB: الميزان التجاري غير المنظور

IEx: الصادرات غير المنظورة

IIm: الاستيرادات غير المنظورة

3. **الميزان التجاري الكلي:** يشمل صادرات واستيرادات كافة السلع والخدمات في البلد خلال مدة زمنية معينة عادةً تكون سنة واحدة. ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

$$TTB = TEx - TIm$$

إذ إن:

TTB: الميزان التجاري الكلي

TEx: الصادرات الكلية

TIm: الاستيرادات الكلية

وهناك ثلاث حالات للميزان التجاري الكلي كالاتي: (النجار، 2023: 39)

1. إذا كانت الصادرات أكبر من الاستيرادات هذا يدل على وجود فائض في الميزان التجاري.
2. إذا كانت الصادرات أقل من الاستيرادات هذا يدل على وجود العجز في الميزان التجاري.
3. أما إذا كانت الصادرات مساوية للاستيرادات هذا يدل على وجود توازن في الميزان التجاري وهذه الحالة نادراً ما تحدث في التبادل التجاري الدولي.

**ثالثاً. مفهوم اليأس الاقتصادي:**

❖ **اليأس الاقتصادي:** يمكن تعريفه بأنه مجموع معدل البطالة مع معدل التضخم السنوي لأي اقتصاد بلد في العالم (Chamberlin, Yueh, 2006: 314).

❖ **اليأس الاقتصادي:** يعرف بأنه مقياس يجمع بين معدلات البطالة والتضخم عند نقطة زمنية معينة، إذ يشير ارتفاع المؤشر إلى سلوكيات سلبية للمستهلك مرتبطة بعدم الاستقرار الاقتصادي في البلد (Barro, 1999: 22).

❖ - عرفه ستيف هانك اليأس الاقتصادي: بأنه مجموع معدلات البطالة والتضخم والإقراض المصرفي مطروحاً منه النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال مدة معينة وعادةً سنة واحدة. (Cohen, 2014: 10)

❖ **اليأس الاقتصادي:** هو مؤشر يقيس درجة رفاهية السكان وذلك عن طريق الجمع بين معدلات البطالة والتضخم وأسعار الفائدة الاسمية مطروح منهم نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل على انخفاض رفاهية السكان والعكس صحيح (بحر العلوم، 2024: 8).

❖ **اليأس الاقتصادي:** هو مجموع معدل البطالة ومعدل التضخم السنوي لأقتصاد بلد معين، إذ إن ارتفاع في التضخم والبطالة سيكون له تكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة على الدولة (Chamberlin Yueh, 2006: 314).

ويعرف الباحث اليأس الاقتصادي بالشكل الآتي:

(هو مقياس يُعبّر عن مستوى الرفاهية الاقتصادية نتيجة للظروف الاقتصادية الموجودة في بلد معين، ويُحتسب من خلال الجمع بين معدلات البطالة والتضخم وسعر الفائدة مطروحاً منها نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد.

رابعاً. **أنواع مؤشرات اليأس الاقتصادي:** هناك ثلاثة أنواع من مؤشر اليأس الاقتصادي كالاتي:

1. **مؤشر البؤس الاقتصادي (اوكن): (الخفاجي، 2022: 19):** وصف آرثر أوكن\* التأثيرات السلبية للبطالة والتضخم بمؤشر "البؤس الاقتصادي"، حيث يؤدي ارتفاع معدلات البطالة والتضخم إلى تراجع الرفاهية الاقتصادية. وأظهرت التجارب أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة نقطة مئوية واحدة يقلل الرفاهية بضعفين ونصف أكثر من تأثير زيادة التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة، ورغم بساطة معادلة أوكن المتمثلة في جمع معدلي البطالة والتضخم، إلا أن هذه ببساطة قد تشكل تحدياً، إذ إنها لا تأخذ في الاعتبار التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، مما دفع الاقتصاديين إلى اقتراح تعديلات على مؤشر أوكن الأصلي. غالباً ما يُطلق على هذه التعديلات "قانون أوكن" رغم اختلافها الجوهرية عن المعادلة الأصلية بشكلها الديناميكي، حيث أظهرت إحدى ملاحظات أوكن أن مستويات الإنتاج السابقة والحالية يمكن أن تؤثر في معدلات البطالة الحالية ويتم الاعتماد على هذه المعادلة:

$$EMI = AUR + AIR$$

إذ إن:

EMI: مؤشر البؤس الاقتصادي

AUR: معدل البطالة السنوي

AIR: معدل التضخم السنوي

2. **مؤشر البؤس الاقتصادي (بارو) (Kolaneci, 2016: 144):** في عام 1999، طوّر بارو (Barro)\* مؤشر البؤس الاقتصادي استناداً إلى التغيرات في معدلات التضخم، والنمو الاقتصادي، وأسعار الفائدة. هدف المؤشر هو قياس الأداء النسبي للاقتصاد الأمريكي خلال فترات الرئاسة المختلفة، مع التركيز على معدل الفائدة الاسمي والناتج المحلي الإجمالي. بالشكل الآتي:

$$IR+UR+NIR-GDPGR$$

إذ إن:

IR: معدل التضخم

UR: معدل البطالة

NIR: سعر الفائدة الاسمي

GDPGR: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

3. **مؤشر البؤس الاقتصادي (هانك): (Okonji, Clement, 2019: 76):** مؤشر هانك للبؤس الاقتصادي هو مقياس يستخدم لقياس معاناة الشعوب من خلال الجمع بين معدلات التضخم، البطالة، وأسعار الفائدة، مع الأخذ في الاعتبار النمو الاقتصادي. يعكس هذا المؤشر حجم المعاناة الاقتصادية

\*آرثر أوكن: اقتصادي أمريكي بارز، شغل منصب الرئيس الثاني لمجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس ليندون جونسون بين عامي 1968 و1969. كان أستاذاً في جامعة ييل وزميراً في معهد بروكينغز بواشنطن، كما كان عضواً في جمعية الإحصاء الأمريكية. يُعرف أوكن بعمله على "قانون أوكن"، واشتهر أيضاً بلقب "منشئ مؤشر البؤس". للمزيد من التفاصيل انظر إلى: (سلمان، 2021: 16)

\*روبرت ج. بارو: هو أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد وزميل باحث في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية. حصل على دكتوراه في الاقتصاد من هارفارد وبكالوريوس في الفيزياء من معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، كان رئيساً للجمعية الاقتصادية الغربية ونائباً لرئيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية. يركز في أبحاثه على الاقتصاد الكلي، النمو الاقتصادي، الكوارث الاقتصادية النادرة، وإصلاح الضرائب وتأثير الدين العام على الاقتصاد. لمزيد من التفاصيل انظر (<https://scholar.harvard.edu/barro/biocv>)

لدى الدول من خلال تقييم الأبعاد الاقتصادية الأساسية مثل تكلفة المعيشة وفرص العمل. وقد تم تعديل المؤشر مرات عدة من قبل العالم الاقتصادي ستيف هانك\* ليعكس بشكل دقيق تأثير البطالة، حيث أصبح يتم مضاعفة وزن البطالة، وتعتمد فكرة المؤشر على الجمع بين ما هو سلبي (التضخم، البطالة، أسعار الفائدة) وما هو إيجابي (النمو الاقتصادي)، ويقاس هذا المزيج لتحديد مستوى البؤس الاقتصادي في كل دولة.

المؤشر يشمل 157 دولة ويعتمد على بيانات سنوية مثل معدلات التضخم، معدلات البطالة، وأسعار الفائدة. ومن خلال هذا المقياس، يتم تحديد مدى بؤس المواطن في كل دولة بناءً على هذه العوامل الاقتصادية. ويعتمد مؤشر البؤس الاقتصادي لدى هانك على المعادلة الآتية:

$$IR+UR+NIR-PCGDP$$

إذ إن:

IR: معدل البطالة

UR: معدل التضخم

NIR: سعر الفائدة الاسمي

PCGDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

### المبحث الثاني: تحليل التجارة الخارجية والبؤس الاقتصادي في العراق للمدة

(2005-2023)

من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى تطور التجارة الخارجية ومؤشرات البؤس الاقتصادي

في العراق وكالاتي:

أولاً. التجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2023): من خلال الجدول رقم (1) يظهر فيها

تطور التجارة الخارجية العراقية كالاتي:

أ. الصادرات: تظهر تطوراً ملحوظاً في الصادرات خلال المدة (2005-2023)، إذ مرّت بالمرحلة الآتية:

في المدة الأولى (2005-2013)، شهدت الصادرات نمواً سنوياً قوياً بمتوسط (20%)،

مدفوعاً بزيادة مستمرة في الطلب العالمي من النفط الخام، وبلغت ذروتها بنسبة نمو سنوي (62%)

في عام 2008. ومع ذلك، تأثرت الصادرات بشدة بالأزمة المالية العالمية في عام 2009، مما أدى

إلى انخفاض بنسبة (34-%)، وبعد التعافي من الأزمة المالية العالمية، عادت الصادرات للنمو بشكل

قوي بين (2010-2012) بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمي في عام (2011).

بدأت المدة الثانية (2014-2023) بمعدل نمو أضعف بنسبة (9%) سنوياً وهذا الانخفاض

يعود إلى الأزمة المزدوجة والمتمثلة بـ (ظهور داعش واحتلال مجموعة من المحافظات العراقية

وكذلك انخفاض أسعار النفط العالمي). تميزت هذه المدة بتحديات اقتصادية أثرت سلباً على

الصادرات العراقية ومنها انتشار جائحة (Covid-19). ورغم هذه التحديات، شهدت السنوات

\*ستيف هانك: هو أستاذ الاقتصاد التطبيقي في جامعة جونز هوبكنز ومؤسس معهد الاقتصاد التطبيقي. عمل مستشاراً

اقتصادياً للرئيس ريغان ولعدد من الدول مثل ليتوانيا ومونتينيغرو، وساهم في إنشاء أنظمة عملات جديدة في عدة

دول. يشتهر بتجارته في العملات والسلع وشغل مناصب قيادية في مؤسسات مالية. حصل على عدة دكتوراه فخرية،

وألف كتباً مهمة حول الأنظمة النقدية والدين العام لمزيد من التفاصيل انظر

(<https://www.cato.org/people/steve-h-hanke>)

الأخيرة، خصوصاً (2021) و(2022)، نموًا ملحوظًا ما يعكس انتعاشًا اقتصاديًا واستعادة النشاط التجاري في الاقتصاد العراقي.

أما معدل النمو السنوي لمدة البحث (2005-2023) بنسبة (14%)، وهو مؤشر على التحسن في الصادرات العراقية.

ب. **الاستيرادات:** إن البيانات المتعلقة بالاستيرادات خلال المدة من (2005-2023) تكشف عن مسار متقلب للنمو والتراجع، مما يعكس تأثيرات متنوعة من الأحداث الاقتصادية المحلية والدولية وكالاتي: في المدة الأولى (2005-2013)، سجلت الاستيرادات معدل نمو سنوي جيد بلغ (12%)، إذ ارتفعت من (30.74) مليار في عام (2005) إلى (65.1) مليار في عام 2013 ما يعكس زيادة في الطلب على السلع والخدمات الأجنبية بسبب زيادة إيرادات للصادرات العراقية.

في المدة (2014-2023)، انخفض معدل النمو السنوي للاستيرادات إلى (7%)، مع تفاوت واضح بين مدة النمو والانكماش. بداية من عام 2015، تراجعت الاستيرادات بشكل حاد بنسبة (-15%) ثم (-25%) في عام 2016، مما قد يُشير إلى الأزمة المزدوجة (انخفاض أسعار النفط العالمي وظهور تنظيمات داعش في العراق). ومع ذلك، شهدت المدة (2017-2019) انتعاشًا تدريجيًا، حيث حققت نموًا إيجابيًا مستمرًا، بلغ ذروته في عام (2019) بنسبة (27%). بينما في عام (2020)، عانت الاستيرادات من انخفاض كبير بنسبة (-25%) نتيجة لتداعيات (Covid-19) على الاقتصاد العراقي، وعلى الرغم من الانخفاض في عامي (2020) و(2021)، إذ سجلت الاستيرادات تراجعًا بنسبة (-7%) في الأخير، شهد عام 2022 قفزة كبيرة بنسبة (72%)، تلتها زيادة إضافية بنسبة (10%) في عام 2023، ما يعكس ارتفاع إيرادات الصادرات العراقية لتمويل الاستيرادات.

أما مدة البحث (2005-2023)، بلغ معدل النمو السنوي (9%) وهذا المعدل أقل من معدل النمو السنوي للصادرات العراقية بنسبة (14%) وهذا يعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري العراقي.

ج. **الميزان التجاري:** إذ بين هنالك تطور للميزان التجاري العراقي للمدة (2005-2023) تقلبًا واضحًا بين سنوات الفائض والعجز، مما يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف العالمية التي أثرت على الاقتصاد العراقي وكالاتي:

خلال المدة الأولى (2005-2013)، بلغ متوسط فائض الميزان التجاري (16) مليار دولار، حيث شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعاً في صادرات النفط مع تحسن أسعاره عالمياً وخاصة في عام (2011).

شهدت المدة الثانية (2014-2023) متوسطاً أعلى من الفائض بقيمة (18) مليار دولار، على الرغم من وجود تحديات كبرى، مثل انخفاض أسعار النفط في عام (2015) وجائحة (Covid-19) في عام 2020، التي أثرت بشكل كبير على الأداء التجاري العراقي.

بلغ متوسط فائض الميزان التجاري لمدة البحث (17) مليار دولار، مما يعكس أداءً اقتصادياً إيجابياً نسبياً رغم وجود سنوات من العجز في الميزان التجاري العراقي.

جدول (1) تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2023)  
(مليار دولار امريكي)

السنوات	الصادرات	معدل التغير السنوي %	الاستيرادات	معدل التغير السنوي %	الميزان التجاري
2005	27.21	-	30.74	-	-3.53
2006	33.25	22	25.16	-18%	8.09
2007	40.78	23	25.05	0%	15.73
2008	66.24	62	40.44	61%	25.8
2009	43.99	-34	43.87	8%	0.12
2010	54.6	24	47.21	8%	7.39
2011	82.51	51	51.55	9%	30.96
2012	97.03	18	63.44	23%	33.59
2013	93.07	-4	65.1	3%	27.97
2014	88.95	-4	68.62	5%	20.33
2015	57.56	-35	58.5	-15%	-0.94
2016	46.87	-19	44.15	-25%	2.72
2017	63.5	35	48.42	10%	15.08
2018	92.77	46	56.84	17%	35.93
2019	88.9	-4	72.28	27%	16.62
2020	50.2	-44	54.26	-25%	-4.06
2021	78.26	56	50.71	-7%	27.55
2022	138.29	77	87.21	72%	51.08
2023	115.95	-16	95.51	10%	20.44
متوسط الميزان التجاري للمدة (2013-2005) 16	معدل النمو السنوي للمدة (2013-2005) 20%	معدل النمو السنوي للمدة (2013-2005) 12%			
متوسط الميزان التجاري للمدة (2023-2014) 18	معدل النمو السنوي للمدة (2023-2014) 9%	معدل النمو السنوي للمدة (2023-2014) 7%			
متوسط الميزان التجاري للمدة (2023-2005) 17	معدل النمو السنوي للمدة (2023-2005) 14%	معدل النمو السنوي للمدة (2023-2005) 9%			

المصدر: اعتمدت الباحثة في اعداد الجدول على البنك الدولي

<https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=IQ>

ثانياً. تطور مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2023): من خلال الجدول رقم (2)

يظهر فيها مؤشرات البؤس الاقتصادي (اوكن، بارو، هانك) في الاقتصاد العراقي وكالاتي:

1. مؤشر اوكن في الاقتصاد العراقي: هناك تطور في البؤس الاقتصادي حسب مؤشر اوكن في العراق خلال المدة (2005-2023)، حيث أن هذا المؤشر يعكس تأثير كل من معدل البطالة ومعدل التضخم على الاقتصاد العراقي بالشكل الآتي:

في المدة (2005-2013)، بدأ مؤشر البؤس بمستوى مرتفع بنسبة (45.69%) في عام 2005، بسبب التضخم المرتفع الذي وصل إلى (37.09%). على الرغم من أن معدلات البطالة كانت ثابتة نسبياً بين (8%) و(9%)، فإن التضخم المرتفع كان العامل الرئيس الذي ساهم في هذا المؤشر. وهذا الارتفاع في معدل التضخم يعود إلى عامل عدم الاستقرار السياسي وخاصة بعد عام 2006، فضلاً عن وجود التضخم المستورد، إذ إن العراق يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات من السلع والخدمات الأجنبية. وبعد مدة من الزمن، بدأ التضخم في الانخفاض بشكل تدريجي، مما أدى إلى تراجع مؤشر البؤس إلى (11.06%) في عام 2013 وهذا مؤشر يدل على ارتفاع الرفاهية الاقتصادية للفرد العراقي.

أما في المدة الثانية (2014-2023)، شهد الاقتصاد العراقي تحسناً ملحوظاً إذ بلغ متوسط مؤشر البؤس (16%)، وهو انخفاض كبير مقارنة بالمدة السابقة. هذا التحسن كان نتيجة رئيسية لانخفاض معدلات التضخم، التي وصلت إلى مستويات شبه معدومة في بعض السنوات، مثل عام 2016 (0.07%) و عام 2017 (0.2%). ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً في معدلات البطالة، حيث وصلت إلى (15.8%) في عام 2020 و(15.5%) في عام 2023. ورغم هذا الارتفاع في البطالة، فقد تمكن العراق من الحفاظ على استقرار التضخم، مما ساهم في تقليص مؤشر البؤس بشكل عام وارتفاع الرفاهية الاقتصادية للفرد العراقي.

إن متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي لمدة البحث (2005-2023) بنسبة (21%)، ما يعكس تحسناً عاماً خلال العقد الأخير مقارنة بالأوضاع الصعبة التي سادت في بداية المدة.

**2. مؤشر بارو في الاقتصاد العراقي:** يشير مؤشر البؤس الاقتصادي لبارو في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2023)، إلى أن هذا المؤشر يؤثر بعوامل عدة مثل معدل التضخم، معدل البطالة، سعر الفائدة الاسمي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. خلال المدة (2005-2023) وكالاتي:

في المدة الأولى (2005-2013) شهد العراق مستوى منخفض نسبياً من البؤس الاقتصادي، حيث بلغ متوسط المؤشر (11.5%)، وهو ما يعكس مزيجاً من التضخم والنمو الاقتصادي في بعض السنوات لاسيما عام 2007 التي سجل فيها نمواً مرتفعاً في الناتج المحلي الإجمالي. رغم ذلك، كانت البطالة لا تزال مرتفعة وذلك بسبب ضعف النشاط الاقتصادي والزراعي والخدمي والأوضاع السياسية الغير مستقرة، وهو ما أسهم في ارتفاع المؤشر، خصوصاً في السنوات التي شهدت تضخماً مرتفعاً لاسيما عامي 2005 و2006. ولكن، مع تراجع التضخم في السنوات اللاحقة، تحسن المؤشر بشكل ملحوظ، خاصة في عام 2009 إذ سجل المؤشر (-10.05%) بفضل انخفاض معدل التضخم بشكل كبير وارتفاع النمو الاقتصادي في العراق.

أما في المدة (2014-2023)، فقد شهد المؤشر زيادة ملحوظة في البؤس الاقتصادي، إذ ارتفع متوسط المؤشر إلى (16.5%)، ما يعكس التحديات الكبرى التي واجهها الاقتصاد العراقي، خاصة مع ظهور الأزمة المزدوجة، أما في عام 2020، بلغ المؤشر أعلى مستوى له عند نسبة (58.4%)، بسبب التضخم وارتفاع البطالة بشكل حاد (15.8%) نتيجة جائحة (Covid-19). ورغم بعض التحسن في التضخم في السنوات الأخيرة، إلا أن البطالة استمرت في الارتفاع، مما جعل المؤشر يعود إلى مستويات مرتفعة، بينما في عام 2023، سجل المؤشر (31.4%) نتيجة تراجع

نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-4%)، مع استمرار البطالة في مستويات مرتفعة السبب في ذلك يعود الى التوترات في منطقة الشرق الأوسط.

بخصوص مدة البحث (2005-2023)، فإن تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي لبارو يكشف عن العديد من التغيرات الاقتصادية الهامة في الاقتصاد العراقي خلال هذه السنوات. بدايةً، يمكن ملاحظة أن متوسط المؤشر خلال هذه المدة بنسبة (14%)، وهو يعد مؤشراً على تحسن نسبي في الأوضاع الاقتصادية مقارنة بالسنوات الأولى التي شهدت تحديات كبيرة بشكل عام، توضح البيانات أن العراق مرّ بفترات من الاستقرار النسبي في العقد الأول، لكن التحديات الاقتصادية تزايدت في العقد الأخير، خاصة مع ارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في العراق.

3. **مؤشر هانك في الاقتصاد العراقي:** يظهر مؤشر البؤس الاقتصادي لهانك في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2023) إلى تحولات كبيرة في المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الرفاهية الاقتصادية للسكان وخاصة اصحاب الدخل المحدودة وكالاتي:

في المدة الأولى (2005-2013)، كان معدل مؤشر البؤس الاقتصادي منخفضاً نسبياً بمعدل متوسط بنسبة (14%)، مما يعكس حالة اقتصادية أكثر استقراراً مقارنة بالفترات اللاحقة. رغم أن معدلات التضخم كانت مرتفعة في بداية هذه المدة، إذ وصلت إلى (37.09%) في عام 2005 و(53.11%) في عام 2006، إلا أن التحسن الكبير في التضخم في المدة التالية كان له تأثير إيجابي على المؤشر. رغم ارتفاع معدلات البطالة التي تراوحت بين (8%) و(10.8%)، إلا أن تأثير التضخم على المؤشر كان أكبر في بداية المدة.

في المدة الثانية (2014-2023)، فقد شهد العراق تحديات اقتصادية متزايدة، إذ ارتفع متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي إلى (20%)، ما يعكس تزايد الضغوط الاقتصادية. كان نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يشهد تراجعاً ملحوظاً بسبب الأزمات الاقتصادية والأمنية (ظهور تنظيمات داعش الارهابية)، مع انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة. على الرغم من استقرار التضخم في بعض السنوات، إلا أن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة (Covid-19) في عام 2020 قد أثرت بشكل كبير على المؤشر، حيث سجل أعلى مستوى له في هذه المدة عند (44.4%) بسبب تراجع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع البطالة إلى (15.8%). في السنوات التالية، رغم التحسن الجزئي في بعض المؤشرات الاقتصادية، استمر البؤس الاقتصادي في التأثير على مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وخاصة أصحاب الدخل المحدود، حيث ظل المؤشر مرتفعاً في عام 2023.

بخصوص مدة البحث (2005-2023) شهد تحسناً نسبياً في بعض الجوانب الاقتصادية، خاصة في التضخم، إلا أن البطالة العالية ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أديا إلى تزايد مؤشر البؤس إلى (17%) ومن ثم أثرت سلباً على الرفاهية الاقتصادية للفرد العراقي.

## جدول (2): تطور مؤشرات البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2023)

هانك					بارو					اوكن			السنوات
مؤشر البؤس لهانك	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (4)	سعر الفائدة الاسمي (3)	معدل البطالة (2)	معدل التضخم (1)	مؤشر البؤس لبارو	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (4)	سعر الفائدة الاسمي (3)	معدل البطالة (2)	معدل التضخم (1)	مؤشر البؤس لاوكن	معدل البطالة (2)	معدل التضخم (1)	
$5=(4-3+2+1)$					$5=(4-3+2+1)$					$(3=2+1)$			
20.2	32	6.33	8.60	37.09	16.02	36	6.33	8.60	37.09	45.69	8.6	37.09	2005
42.92	29	10.41	8.40	53.11	41.92	30	10.41	8.40	53.11	61.51	8.4	53.11	2006
21.49	38	20.00	8.60	30.89	24.49	35	20.00	8.60	30.89	39.49	8.6	30.89	2007
-7.05	45	16.75	8.50	12.70	-10.05	48	16.75	8.50	12.70	21.2	8.5	12.7	2008
43.57	-18	8.83	8.40	8.34	40.57	-15	8.83	8.40	8.34	16.74	8.4	8.34	2009
-2.99	20	6.25	8.30	2.46	-10.99	28	6.25	8.30	2.46	10.76	8.3	2.46	2010
-10.2	30	6.00	8.20	5.60	-10.2	30	6.00	8.20	5.60	13.8	8.2	5.6	2011
8.06	12	6.00	8.00	6.06	3.06	17	6.00	8.00	6.06	14.06	8	6.06	2012
14.06	3	6.00	9.20	1.86	9.06	8	6.00	9.20	1.86	11.06	9.2	1.86	2013
24.84	-6	6.00	10.60	2.24	23.84	-5	6.00	10.60	2.24	12.84	10.6	2.24	2014
47.24	-29	6.00	10.80	1.44	44.24	-26	6.00	10.80	1.44	12.24	10.8	1.44	2015
18.2	-3	4.33	10.80	0.07	14.2	1	4.33	10.80	0.07	10.87	10.8	0.07	2016
7.2	10	4.00	13.00	0.2	4.2	13	4.00	13.00	0.2	13.2	13	0.2	2017
-1.1	19	4.00	13.50	0.4	-3.1	21	4.00	13.50	0.4	13.9	13.5	0.4	2018
17.9	0	4.00	14.10	-0.2	19.9	-2	4.00	14.10	-0.2	13.9	14.1	-0.2	2019
44.4	-24	4.00	15.80	0.6	58.4	-38	4.00	15.80	0.6	16.4	15.8	0.6	2020
14.2	12	4.00	16.20	6.0	-25.8	52	4.00	16.20	6.0	22.2	16.2	6.0	2021
0.6	24	4.00	15.60	5.0	-2.4	27	4.00	15.60	5.0	20.6	15.6	5.0	2022
28.4	-1	7.50	15.50	4.4	31.4	-4	7.50	15.50	4.4	19.9	15.5	4.4	2023
متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي للمدة (2013-2005) 14 %					متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي للمدة (2013-2005) 11.5 %					متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي للمدة (2013-2005) 26 %			
متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي للمدة (2023-2014) 20 %					متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي للمدة (2023-2014) 16.5 %					متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي للمدة (2023-2014) 16 %			
متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي للمدة (2023-2005) 17 %					متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي للمدة (2023-2005) 14 %					متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي للمدة (2023-2005) 21 %			

المصدر: اعتمدت الباحثة في اعداد الجدول على البنك الدولي

<https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=IQ>

## المبحث الثاني: قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والبؤس الاقتصادي لهانك في

## العراق للمدة (2005-2023)

أولاً. توصيف المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة للأنموذج القياسي: يمكن توصيف متغيرات البحث كالآتي:

الرمز	الوصف	الحالة
Y3	مؤشر البؤس الاقتصادي (هانك)	متغير تابع
T.B	الميزان التجاري	متغير مستقل

(2-2-3): اختبارات الاستقرارية (السكون) لمتغيرات البحث

إذ إن سيجري اختبار متغيرات البحث باستعمال برنامج (Eviews-12) ويتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث قبل البدء بأي اختبار قياسي وذلك لمعرفة استقرارية هذه السلاسل وما هي طبيعتها، وتظهر نتائج اختبار فيليبس-بيرون P.P أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى معنوية (5%)، وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل تصبح المتغيرات ساكنة كما يظهر في الجدول رقم (4)، لذلك يمكن توظيف منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في هذا البحث.

جدول (4): اختبار فيليبس – بيرون لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)					
At Level					
		Y1	Y2	Y3	TB
With Constant	t-Statistic	-3.1573	-1.6834	-2.9651	-3.0472
	Prob.	0.0266	0.4355	0.0429	0.0351
		**	no	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1407	-1.7069	-2.8315	-3.0288
	Prob.	0.1047	0.7386	0.1910	0.1315
		no	no	no	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5230	-1.1557	-1.9510	-1.9369
	Prob.	0.0122	0.2240	0.0494	0.0509
		**	no	**	*
At First Difference					
		d(Y1)	d(Y2)	d(Y3)	d(TB)
With Constant	t-Statistic	-5.0681	-4.6359	-3.2272	-4.7054
	Prob.	0.0001	0.0003	0.0223	0.0002
		***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0317	-4.8882	-3.3229	-4.6637
	Prob.	0.0005	0.0008	0.0705	0.0017
		***	***	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0989	-4.5935	-3.2769	-4.7275
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0014	0.0000
		***	***	***	***
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					

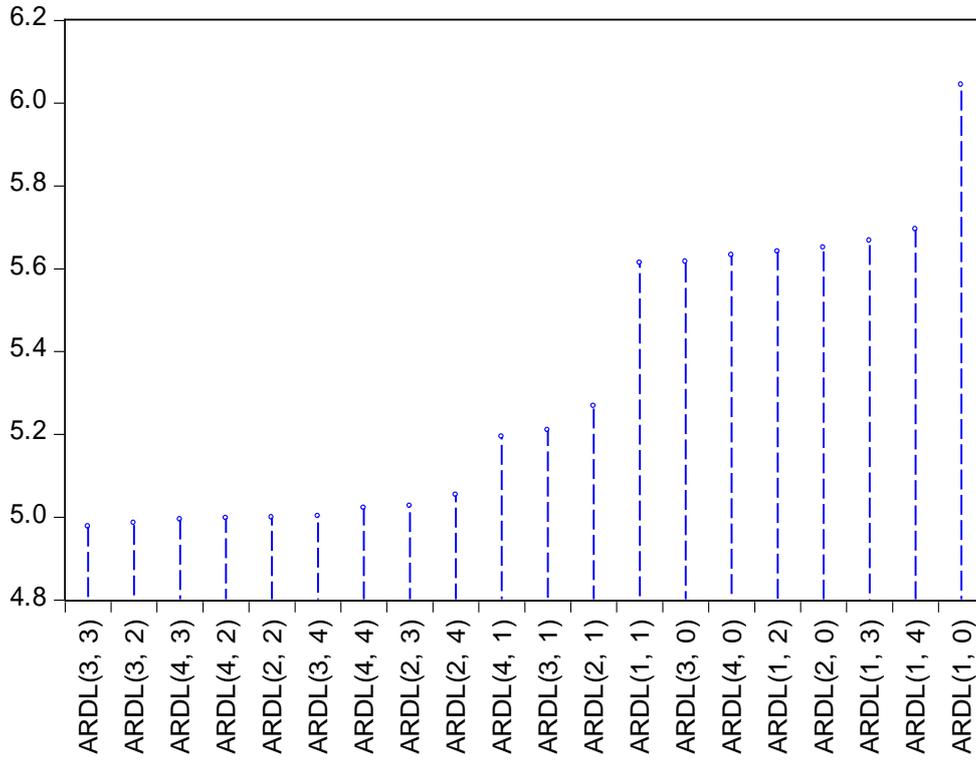
ثانياً. العلاقة بين الميزان التجاري ومؤشر البؤس الاقتصادي (هناك):  
 1. تقدير النموذج الاولي حسب منهجية ARDL: تظهر النتائج أن النموذج الملائم الذي تم تقديره حسب أسلوب (ARDL) هو النموذج أعلاه. من الرتبة (3, 3) ARDL وكما يظهره الجدول رقم (5)

جدول (5): التقدير الاولي لمنهجية ARDL

Dependent Variable: Y3				
Method: ARDL				
Date: 11/03/24 Time: 22:55				
Sample (adjusted): 2005Q4 2023Q4				
Included observations: 73 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TB				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(3, 3)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y3(-1)	1.394247	0.121811	11.44595	0.0000
Y3(-2)	-0.281333	0.207819	-1.353743	0.1805
Y3(-3)	-0.256052	0.115450	-2.217864	0.0301
TB	-0.439856	0.048137	-9.137622	0.0000
TB(-1)	0.562217	0.087958	6.391891	0.0000
TB(-2)	-0.120416	0.110073	-1.093962	0.2780
TB(-3)	-0.093318	0.063908	-1.460201	0.1491
C	3.960075	1.100993	3.596820	0.0006
R-squared	0.971130	Mean dependent var		18.34314
Adjusted R-squared	0.968020	S.D. dependent var		15.38125
S.E. of regression	2.750604	Akaike info criterion		4.964624
Sum squared resid	491.7784	Schwarz criterion		5.215633
Log likelihood	-173.2088	Hannan-Quinn criter.		5.064655
F-statistic	312.3481	Durbin-Watson stat		2.029673
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 12).

## Akaike Information Criteria



الشكل البياني رقم (1) يوضح اختبارات فترات الإبطاء

يُظهر الشكل البياني رقم (1) المراحل التمهيديّة التي تسبق تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). قبل الشروع في تقدير النموذج، من الضروري تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى لكل من المتغير التابع والمستقل، وذلك بهدف الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة. تم الاعتماد في هذا التحديد على معايير المعلومات الإحصائية مثل معيار أكايكي (AIC) أو شوارتز (SIC)، والتي تُستخدم لتقييم النماذج المختلفة وتحديد الأنسب منها. بناءً على هذه المعايير، تبين أن النموذج الأفضل هو من الرتبة (3,3)، مما يشير إلى أن كلاً من المتغير التابع والمستقل يتطلب ثلاثة فترات إبطاء لتحقيق أفضل ملاءمة للنموذج. هذا الاختيار يُعد خطوة أساسية لضمان صحة التقدير والتحقق من العلاقة الديناميكية بين المتغيرات عبر الزمن.

2. اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود: من خلال الجدول رقم (6) يظهر اختبار الحدود للتكامل المشترك بين الميزان التجاري ومؤشر البؤس الاقتصادي (هانك) في الاقتصاد العراقي وجود تكامل مشترك، إذ إن قيمة احصائية فيشر (F) المحسوبة تساوي (9.319) وهي أكبر من قيمة F الجدولية (3.98) عند الحد الاعلى لمستوى المعنوية (0.05).

جدول (16): اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 11/03/24 Time: 22:56
Sample: 2005Q4 2023Q4
Included observations: 73
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k		
F-statistic	9.319090	1		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	4.04	4.78		
5%	4.94	5.73		
2.5%	5.77	6.68		
1%	6.84	7.84		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 12)

ثالثاً. تقدير الاستجابة قصيرة الأجل وطويلة الأجل: من الجدول رقم (7) نجد ما يأتي:

1. إن معلمة تصحيح (-1) CointEq سالبة ومعنوية عند مستوى أقل من (0.05) وهذا يؤكد وجود التكامل المشترك بين الميزان التجاري ومؤشر البؤس الاقتصادي (هانك)، كما إن فترة تعديل اختلال التوازن تكون خلال المدة (0.14) من الزمن. وهي فترة تصحيح الاختلال في الأجل القصير.
2. كما تظهر نتائج الاستجابة طويلة الأجل، وجود تأثير عكسي معنوي، إذ إن زيادة الميزان التجاري بمقدار مليون دينار واحد، يقود إلى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي (هانك) بمقدار (0.638357) تقريباً عند مستوى (0.05) وهذا يدل بأن مؤشر هانك أكثر واقعية مقارنةً بمؤشر اوكن وبارو.

جدول (7) تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: Y3				
Selected Model: ARDL(3, 3)				
Date: 11/03/24 Time: 22:56				
Sample: 2005Q1 2023Q4				
Included observations: 73				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y3(-1))	0.537385	0.111853	4.804399	0.0000
D(Y3(-2))	0.256052	0.115450	2.217864	0.0301
D(TB)	-0.439856	0.048137	-9.137622	0.0000
D(TB(-1))	0.120416	0.110073	1.093962	0.2780
D(TB(-2))	0.093318	0.063908	1.460201	0.1491
CointEq(-1)	-0.143138	0.033160	-4.316652	0.0001
Cointeq = Y3 - (-0.6384*TB + 27.6661)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TB	-0.638357	0.175631	-3.634648	0.0006

C	27.666127	3.889286	7.113421	0.0000
اختبار الارتباط الذاتي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
F-statistic	0.438327	Prob. F(2,63)	0.6471	
Obs*R-squared	1.001864	Prob. Chi-Square(2)	0.6060	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 12)

3. اختبارات التحقق من صلاحية النموذج القياسي

أ. اختبار عدم ثبات التباين: من خلال الجدول رقم (8) يظهر اختبار LM للارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات تجانس التباين ان النموذج خال من هذه المشاكل لأن قيمة F المحسوبة غير معنوية عند مستوى أقل من (0.05)

ب. اختبار سوء التوصيف الدالي: يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة سوء التوصيف الدالي والمؤشرات الأحصائية أيضاً غير معنوية.

جدول (8): اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التباين

عدم ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.035062	Prob. F(1,70)	0.8520
Obs*R-squared	0.036046	Prob. Chi-Square(1)	0.8494

الجدول رقم (9) اختبار سوء التوصيف الدالي

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: Y3 Y3(-1) Y3(-2) Y3(-3) TB TB(-1) TB(-2) TB(-3) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.237830	64	0.8128
F-statistic	0.056563	(1, 64)	0.8128

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: في ضوء المباحث السابقة يمكن استنتاج مايتي:

1. شهدت الصادرات العراقية نمواً رغم الأزمات الاقتصادية، مدفوعةً بارتفاع أسعار النفط، إلا أنها شهدت انخفاضات حادة في الأعوام مثل (2009) و(2015) و(2020) بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية في العراق.
2. ارتفعت الاستيرادات إلا أنها تأثرت بأزمات مثل انخفاض أسعار النفط، وظهور تنظيمات داعش الارهابية وجائحة كوفيد-19 ويتم تمويل الاستيرادات عن طريق الصادرات وخاصة الصادرات النفطية.
3. ظل الميزان التجاري إيجابياً، بفضل تفوق الصادرات على الاستيرادات العراقية، وهذا التفوق يعود الى الصادرات النفطية والتي تشكل 90% من الصادرات النفطية العراقية.
4. تحسن مؤشر البؤس الاقتصادي تدريجياً إذ انخفض مؤشر البؤس الاقتصادي مع انخفاض التضخم واستقرار في معدل البطالة في الاقتصاد العراقي.

5. إن القدرة التفسيرية المقدرة (R2) للعلاقة بين الميزان التجاري ومؤشر البؤس الاقتصادي (بارو) بنسبة (99.14%) من المتغيرات في متغير البؤس الاقتصادي يعود إلى الميزان التجاري.
6. اثبت البحث بوجود علاقة عكسية بين الميزان التجاري ومؤشر لبؤس الاقتصادي لهناك، إذ إن فائض الميزان التجاري بمقدار مليون دينار، يقود الى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي (هناك) بمقدار (0.638357) تقريباً عند مستوى (5%).
- ثانياً. التوصيات:** في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول إليها يمكن أن نوصي بالنقاط الآتية:
1. من الضروري التركيز على إعادة تأهيل القطاع الزراعي من خلال دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتطوير البنية التحتية الزراعية، وتعزيز الأمن الغذائي لتقليل الاعتماد على الاستيرادات الزراعية ومن ثم انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق.
  2. العمل على وضع رؤية استراتيجية اقتصادية شاملة لضمان التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتجارية، ومن ثم تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي ومن ثم يتحقق انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق.
  3. العمل على حماية الصناعات المحلية من الإغراق في السوق، وتشجيع ريادة الأعمال، وتعزيز اندماج العراق في الأسواق العالمية ومن ثم تؤدي إلى زيادة فرص التوظيف ومن ثم ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق.
  4. العمل على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية أمر ضروري من خلال تفعيل آليات الرقابة، وإنفاذ القوانين الصارمة، وتحسين الحوكمة الإلكترونية لضمان نزاهة المؤسسات الحكومية ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق.
  5. زيادة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير القوى العاملة وتنمية المهارة لديهم وهذا يؤدي إلى زيادة فرص العمل ومن ثم تحسين الدخل وتخفيض معدلات البطالة مما يقلل مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق.
  6. يقع على عاتق وزارة التخطيط العراقي العمل على احتساب مؤشر البؤس الاقتصادي بصورة سنوية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، بهدف صياغة خطة الاستراتيجية للقضاء على البؤس الاقتصادي في العراق.
  7. العمل على تعزيز تنويع الاقتصاد العراقي من خلال دعم القطاعات غير النفطية، وزيادة الصادرات غير النفطية، وتحفيز الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، مما يسهم في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة على المدى الطويل ومن ثم انخفاض البؤس الاقتصادي في العراق.

**المصادر:**

**أولاً. المصادر العربية:**

1. بحر العلوم، ضحى، (2024)، قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصادات مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
2. - الخفاجي، تمارة، (2022)، تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي وانعكاسه على التنمية البشرية في ضوء تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2003-2019)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد

3. العيساوي، عبدالكريم، (2018)، الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات، الطبعة الأولى، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون.
  4. المسعودي، حوراء، (2021)، دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
  5. النجار، نور، (2023)، تنوع هيكل الصادرات وأثره في الميزان التجاري – تجارب دول مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
  6. مرواني، روميضاء، (2020)، مؤسسات الصناعة الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر.
  7. محياوي، سميحة، (2015)، دراسة الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
  8. سلمان، هاجر، (2021)، البؤس الاقتصادي: مؤشرات القياس ودور الاستثمار للحد من آثاره في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهدين.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Barro, Robert J. (1999), "Reagan vs. Clinton: Who's the economic champ?", Business Week.
2. Chamberlin, Graeme, Yueh, Linda Y. (2006), Macroeconomics, London: Thomson Learning.
3. Cohen, I. K., Ferretti, F., & McIntosh, B. (2014), "Decomposing the misery index: A dynamic approach", Cogent Economic and Finance.
4. Gonelli, Adam (1993), The basics of foreign trade and exchange, Federal Reserve Bank of New York, Public Information Department.
5. Kolaneci, Fejzi, (2016), Estimating Barro misery index in democratic states with application in Albania: 2005 – 2014, European Journal of Interdisciplinary Studies, Vol,(2), Issue,(2), p144.
6. Mohler, Lukas, Weder, Rolf and Wyss, Simone (2018), "International trade and unemployment: towards an investigation of the Swiss case", Swiss Journal of Economics and Statistics. Vol 154 No.10, P (1-4).
7. Nwogwugwu, Uchechukwu C. & Umeghalu, Collins C. (2021), "International Trade and Economic Misery in African Countries with Low Human Development", International Journal of Finance Research. Vol 2 No. 4, P (212-214).
8. OKONJI, Okebuno Sunday, Clement, Igbanguo Izuchukwu (2019), "Macroeconomic Performance and Economic Wellbeing in Nigeria: Evidence from Hanke's Misery Index", International Journal of Economics and Management Studies. Vol 6 No.6, P76.